

أبناء عن تحركات سنية ملء حقايب العبادي الفارغة ومصادر تؤكد ترشيح علاوي للدفاع والجبوري للتجارة

بغداد - بسام عبد الرزاق

السابق منح الوزارات مقابل اموال تصل الى 10 مليون دولار". هذه التحركات، بحسب المصادر، تدور في اطار حصر وزارة الدفاع بائتلاف الوطنية، بينما سيشتغل القيادي في تحالف القوى قتيبة الجبوري وزارة التجارة، مقابل 10 ملايين دولار. ولا تعد غريبة مثل هكذا تحركات؛ إذ شهدت غالبية التشكيلات الحكومية السابقة، مثل هكذا ادعاءات على الرغم من عدم توثيقها او الكشف عنها رسميا، فيما تشهد عواصم اقليمية مشاورات سياسية مكثفة لتوزيع المناصب الشاغرة في حكومة

العبادي، من خلال الدفع المالي، بعيدا عن كفاءة المرشحين، الامر الذي يعيد للانداهان الاتهامات التي طالت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وبالتحديد علاوي، كونها منحت الوزارات مقابل مبالغ مالية خيالية. وارتفعت اسعار الحقايب الوزارية، بخاصة الامنية، للضعف، حيث كانت تمنح مقابل 5 مليون دولار في حكومة المالكي، بينما وصلت الى 10 مليون دولار في حكومة العبادي، على الرغم من التراجع الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك الى ان

تخصيصات الوزارات الامنية في المرحلة الحالية لم ترشق، كون العراق يمر بظرف امني معقد، يتطلب انفاق غالبية ميزانيته على الملف الامني. من جهته، كشف مصدر سياسي في امس الاربعة، ان القيادي في اتحاد القوى قتيبة الجبوري، عرض على رئيس البرلمان، سليم الجبوري مبلغ 6 ملايين دولار مقابل الحصول على منصب وزارة التجارة، مبينا ان الحزب ابدي تأييده لتسليم زعيم ائتلاف الوطنية اباد علاوي وزارة الدفاع. وقال المصدر، ان "لقاء جمع اباد علاوي

وسليم الجبوري في منزل الاخير"، مشيرا الى ان "الغرض من الاجتماع هو كسب تأييد الحزب الاسلامي لتسليم علاوي وزارة الدفاع وان هذا اللقاء جاء بتنسيق من قبل شخصيات اعلامية وثقافية بارزة". وكشف المصدر، ان "قتيبة الجبوري عرض مبلغ 6 مليون دولار على سليم الجبوري، و4 ملايين دولار على الحزب الاسلامي مقابل تسلمه وزارة التجارة". وكانت النائبة في البرلمان وحدة الجميلي، كشفت في وقت سابق، حصول صفقات مالية خلال عملية توزيع الوزارات بين الكتل السياسية، مؤكدة ان "الوزارات

الامنية قد تصل قيمتها الى 5 مليون دولار"، على حد قولها. ونقلت مصادر صحفية عن النائبة الجميلي قولها: ان "بعض الوزارات السيادية والخدمية تباع بين الكتل السياسية بأرقام خيالية"، مشيرة إلى أن "الوزارات الامنية لا سيما الدفاع والداخلية تباع بأرقام خيالية قد تصل الى 5 مليون دولار". ولم تكشف الجميلي عن مزيد من التفاصيل عن هذه الصفقات المالية، إلا إنها حذرت من "إدخال الصفقات المالية بتشكيل الحكومة وبالأخص الامنية كونها تهم المواطن".

مجلس كربلاء «يجهل» انفاق 7 مليارات دينار على الزيارات الدينية والمحافظة «مدينة» بـ96 مليارا للمقاولين

بغداد - محمد الهادي

تنوي محافظة كربلاء بالتنسيق مع الحكومة المركزية تسديد ديون المقاولين والشركات، البالغة 96 مليار دينار، والتي نفذت مشاريع في المحافظة، لكنها توقفت بسبب الازمة المالية، في وقت تستعد فيه لجنة مراقبة الاستثمار لطرح مشاريع تخص قطاع السياحة الدينية.

وفي أثناء ذلك، كشفت لجنة الاقتصاد في مجلس المحافظة كربلاء، ان الحكومة المحلية تسلمت في وقت سابق مبالغ مالية لتغطية تكاليف الزيارات الدينية بقيمة 7 مليارات دينار، مشيرة الى أنها تجهل أبواب انفاق تلك الاموال.

وأعلن رئيس لجنة مراقبة الاستثمار في مجلس محافظة كربلاء زهير أبو دكه ان محافظة كربلاء حصلت على عدد من المشاريع في مجال الاستثمار في قطاع السياحة الدينية.

وقال ابو دكه، ان "المحافظة حصلت خلال الأشهر القليلة الماضية على (12) مشروعا ضمن السياحة الدينية، تمثلت بمنح إجازات استثمارية لعدد من الفنادق والمجمعات الترفيهية والطبية و(مولات) تجارية، وأعداد كبيرة من المشاريع في قطاعات مختلفة أخرى".

وأضاف، ان "هنالك مشاريع استثمارية أخرى جديدة باشرت العمل، ومنها من يستكمل الإجراءات وموافقات استلام الأرض، علما إن استحصال الأراضي لأغراض الاستثمار تمر بمرحلة صعبة ومعقدة إذ تعد عقبة في طريق الاستثمار".

رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف الخطابي، كشف ان حكومة كربلاء "مدينة للمقاولين والشركات التي باشرت تنفيذ مشاريع وتوقفت بسبب الازمة المالية بمبلغ (96) مليار دينار".

وقال الخطابي ان "هناك آلية لدى مجلس محافظة كربلاء لتسديد هذه الاموال بالتنسيق مع الحكومة المركزية، كما إن المحافظة لا بد لها من التحرك باتجاهين للتخلص من الازمات المتلاحقة، الاتجاه الأول سذهب إلى الاستثمار وتشجيع أصحاب رؤوس الاموال لاستثمارها في المحافظة، والاتجاه الآخر هو تعظيم الموارد المحلية".

وأضاف، "لا بد ان تكون هناك خطة استثمارية لإنعاش الاقتصاد المحلي للمحافظة كالسياحة والنشط والأثار، لتكون كربلاء قادرة اقتصاديا على أداء أفضل ما يمكن خدمة لأهالي المدينة وزيارتها".

وتشهد محافظة كربلاء سنويا، زيارات مليونية لآلاف الحجاج لزيارة الإمام الحسين، كما تشهد زيارات أخرى على مدار السنة لآلاف الحجاج مناسبات

دينية مختلفة، يرى العديدون انها تدر اموالا طائلة على المحافظة تكفيها لانعاش ميزانيتها وتحسين الوضع المعيشي فيها. كشف رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء، أمس الاربعة، ناصر الخزعلي، ان "المحافظة استلمت مبالغ مالية لتغطية تكاليف الزيارات الدينية بقيمة 7 مليارات دينار"، مؤكدا عدم معرفته بطريقة انفاق هذه الاموال، على الرغم من ترؤسه للجنة الاقتصادية وعضويته في سبعة لجان أخريات". وأضاف الخزعلي، "طالبنا مرارا بتزويدنا بكشوفات

إنفاق الاموال ولم تصل لنا أية كشوفات"، مبينا ان "هنالك تفردا من السلطة التنفيذية بصرف هذه الاموال وهذا الأمر خطير ويشوبه علامات استفهام". ودافعت، من جانبها، رئيسة لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس المحافظة، أمس الاربعة، عن قرار نسبة استقطاع الذي اقره المجلس، من مساعدات المنظمات الدولية المقدمة الى العوائل النازحة، بعنوان اكثر من 13000 عائلة مهجرة. وقالت ليلى فليح، ان "كربلاء مستعدة لاستقبال مساعدات المنظمات

الدولية للعوائل النازحة، خصوصا بعد ان تحولت كافة المساعدات الانسانية الى المناطق الساخنة والمحرومة، ما اثر سلبا على العوائل النازحة في المحافظات ومنها كربلاء"، موضحة ان "قرار مجلس كربلاء على حصول المحافظة على ربع المساعدات التي تاتي الى كربلاء بعنوان المجتمع المضيف هو لصالح الفقراء بالمحافظة نافية ان يكون هذا القرار طارد للمساعدات". وبيّنت فليح، ان "اعداد النازحين العائدين الى مناطقهم من كربلاء بلغ 502 عائلة"، فيما اكدت ان "اعداد العوائل الساكنة حاليا في

المحافظة تبلغ 13051 عائلة، وان اغلب هذه العوائل تنوي العودة الى مناطقها بعد ان يتم تحريرها من الارهاب". يذكر ان فليح اعتبرت في الاول من تشرين الثاني 2015، ان المجلس السابق كان يستقطع نسبة 40% مما يحصل عليه المهجرون الى كربلاء باسم المجتمع المضيف من مساعدات دولية ومحلية، لكنها تؤكد ان المنظمات الدولية لا تلتزم بقرار مجلس محافظة كربلاء بتخصيص نسبة 25% مما يحصل عليه النازحون والمهجرون الى كربلاء باسم المجتمع المضيف.

اتفاقات كردية على حل المشاكل مع بغداد والاسايش «تحظر» أربيل على نائبين هاجما بارزاني اعلاميا

بغداد - نوزاد هادي

من جديد تتأزم الأوضاع السياسية في اقليم كردستان، بعد انفراج كبير، تمثل باتفاق الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني على تشكيل لجنة لبحث مصير المناطق المتنازع عليها مع بغداد. الشرارة هذا المرة، تمثلت بمنع قوات الاشايش، مساء امس الاول، عضوي برلمان كردستان سوران عمر عن كتلة الجماعة الاسلامية وعلى حمة صالح عن كتلة التغيير من الدخول الى مدينة أربيل.

هذه لم تكن الاول، إذ منعت السلطات الامنية في 2015 رئيس برلمان كردستان يوسف محمد، الذي ينتمي الى كتلة التغيير من الدخول لمدينة أربيل. ويعاني الاقليم من أزمة سياسية بين الاحزاب، تفاقمت بعد انتهاء ولاية رئيسه مسعود بارزاني زعم الحزب الديمقراطي

الكرديستاني العام الماضي، بينما يطالب حزبه بتמיד ولايته بكل الصلاحيات الحالية لعامين آخرين، فضلا عن انتخاب رئيس جديد من قبل الشعب مباشرة، فيما تصر احزاب التغيير والاتحاد الوطني والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية، على انتخاب رئيس من قبل البرلمان وعدم تمديد الولاية لبارزاني. وكشف النائب في برلمان اقليم كردستان عن حركة التغيير، على حمة صالح، ان الواجهة الامنية في سيطرة "بردي" الواقعة بين الطريق الرئيسي لمدينة كركوك واربييل، منعوا دخوله مع النائب سوران عمر عن الجماعة الإسلامية، إلى مدينة أربيل لدى عودتهما من مدينة السليمانية.

وقال صالح، مساء امس الاول، في توضيح له عبر صفحته الشخصية، اطلعت عليه "العالم"، ان "القوة المتمركزة في السيطرة طلبوا التوقف جانبا ووقعت بسبب طلبهم مشاركة كلامية مع افراد السيطرة".

جديدة حول عمليات السرقعة المنظمة في اقليم كردستان، وفيما بين ان بارزاني ومنذ سنة 2007 قام بإيداع مبالغ نطق الاقليم في بنك خاص به ولا أحد يستطيع تدقيق الأرقام، اكد ان قيمة بيع نطق الاقليم وصلت الى 33 مليار دولار، مبينا ان رئاسة الاقليم وجميع مفاصل الحكومة بأيدي حزب بارزاني ولا أحد يتكلم. من جانبها، استنكرت النائبة عن كتلة التغيير الكردية سرور عبد الواحد، في اتصال مع "العالم"، الاجراء الذي قام به افراد في سيطرة بردي - أربيل من خلال منحهم النائب علي حمة صالح، وسوران عمر باوامر من الاسايش في أربيل من الدخول لمحافظةهم والتواصل مع ناخبهم، مبينة ان "الاجراء الذي قام به الاسايش في أربيل مثير للقلق".

وتقول عبد الواحد، ان "هدفه ابعاد المثمنين والحقيقيين من ممارسة دورهم الرقابي، وطردهم اهل اربيل الكرام الذين يتحملون بطش وظلم الحزب الحاكم وممارساته الدكتاتورية وعدم دفع الرواتب"، مؤكدة ان

"الذين يقفون في السيطرات بين المحافظات يريدون الحفاظ على ارواح المواطنين وحمايتهم من اي اعتداء ونعتبرهم جزءا مهما من المؤسسات الامنية للإقليم، وهم لا حول لهم ولا قوة غير تنفيذ أوامر المسؤولين من الحزب الديمقراطي". ودعت عبد الواحد، المؤسسات الدولية لمنع تكرار هذه التصرفات"، مطالبة الادعاء العام في بغداد بـ"تحريك دعوى ضد المسؤول الرئيسي للمؤسسات الامنية في الإقليم وإجباره على احترام الحصانة البرلمانية للنواب واحترام تحرك المواطنين بحرية تامة بين المحافظات".

مديرية أمن أربيل اكدت عدم ممانعتها من دخول النائبين في برلمان كردستان، سوران عمر وعلى حمة صالح، الى مدينة أربيل في أي وقت، بشرط التعامل مع رجال الأمن باحترام.

ووجههم، وذلك لأنه ينتظر لبعض الوقت كأي مواطن عادي في هذه البلاد. ما تسبب بإعادة كلا النائبين". وحول الحصانة البرلمانية، قال نوري "صحيح ان النائب يملك الحصانة، لكن لا يمكن استخدامها للاساءة الى القوات الامنية"، مضيفا "ان الهدف من وراء ما قاما به هو الإعلان عن خبر منعهما من دخول أربيل في وسائل الإعلام". وتابع مدير أمن أربيل، "يمكن لسوران عمر وعلى حمة صالح وأي نائب آخر، الدخول الى أربيل متى ما ارادوا ذلك، لكن يجب التعامل مع رجال الأمن باحترام".

العلاقات بين الجانبين في مجالات الحكم المتعلقة بالمادة الدستورية 140 في مستقبل محدد ومن ثم اجراء الاستفتاء واستقلال كردستان".